الفصل الأول اهمية دراسة علم الاقتصاد

1-تحتل المشكلة الاقتصادية اهتمام الرأى العام. متابعة الاحداث والتطورات العامة والمشاركة فيها

-- المعرفة بأساسيات علم الاقتصاد ضرورة حيوية لكل مواطن.

الاقتصاد : هو نوع من المعرفة العلمية التى تبحث بشكل منظم كيفية حل المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية : قديمة قدم العالم – علم الاقتصاد حديث نسبيا.

الحاجة : هى شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه للقيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور.وهوتحرك النشاط الاقتصادى

أنواع الحاجات : للحفاظ على الحياة 1-اولية 2 - حاجات ثاوية .الحاجات الأولية : لحفظ وجود الإنسان مثل المأكل والملبس

الحاجات الثانوية وهى حاجات نفسية واجتماعية متعلقة بالوسط الحضارى وقد تكون فردية او اجتماعية مثل الصحة والامن والتعليم

خصائص الحاجات : قابليتها لاشباع استخدام الوسائل المناسبة يؤدى إلى زوال الشعور بالحرمان يؤدى إلى إشباع الحاجة.

المنفعة الحدية : هى تناقص الشعور تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة مثل الكوب الأول من الماء يفوق الكوب الثانى والثالث.

مستمرة : فكلما أشبع حاجة ظهرت أخرى.

التنوع.-- كل فئة عمرية لها احتياجاتها – وكل وسط حضارى له احتياجاته وحاجات الريف تختلف عن حاجات المدن.

الحاجات هى المحرك الأساسى لكل نشاط اقتصادى – التفسير النهائى للنشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات.

ليست حاجات كل فرد متساوية فى التأثير على الحياة الاقتصادية.

* تختلف النظم الاقتصادية فى طرق إشباع الحاجات :-

أ)نظام السوق (سيادة المستهلك) : تكون حاجات المستهلك المزودة بقوة شرائية هى فقط المؤثرة فى توجيه النشاط الاقتصادى ويكون الفردقادر على الدفع وراغب فيه.

ب المركزى (مستوى الدولة) : الحاجات العامة المؤثرة هى التى توافق عليها السلطة العامة وممثلة مع أهداف الخطة

الموارد الاقتصادية : هى كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لا يهتم إلا بالموارد النادرة ويطلق عليها الموارد الاقتصادية.

الندرة النسبية : بمعنى أن المورد يوجد بكمية أقل من أن يشبع كل الحاجات التى يصلح لإشباعها.

الموارد الحرة (الموراد الغير اقتصادية) تخرج من نطاق علم الاقتصاد تكون بكميات أكبر من إشباع الحاجات فالهواء ضرورى لكن لا يهتم به الاقتصاد وتخرج من نطاق علم الاقتصاد.لان الاقتصاد يهتم بالموارد النسبية القليلة التى تثير مشكلة اقتصادية

الجهد الانسانى : نادر ، فالموارد التى يهتم بها الإقتصاد تقتضى دائما تدخل الجهد الإنسانى

من حيث ندرتها :- موارد اقتصادية — حرة (تخرج من نطاق علم الاقتصاد

تنقسم الموارد من حيث طبيعتها الى موارد طبيعية —موارد بشرية —موارد مصنعة

* الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات ، ثلاثة أنواع لابد من التآلف فيما بينها عن طريق الاحلال والتبديل :

الموارد الطبيعية – القدرة الإنسانية العمل – العمل الوسط البشرى.

وهى متجانسة لكن لابد من التآلف بينها لا يتم إشباع الحاجات عن طريق : بل يتم إشباعه عن طريق التآلف بين العناصر الثلاثة

الموارد الاقتصادية تصلح عادة لاستخدامات متعددة : الأرض تستخدم فى الزراعة أو للملعب أو قمح :-

أ) سلع استهلاكية : هى الوسائل الصالحة مباشرة لإشباع الحاجات.

ب)السلع الإنتاجية : هى الوسائل التى تصلح لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة.

تنقسم السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية طريقة الاستخدام ولكن حسب خصائص السلعة ذاتها.

أهمية المعلومات : - زيادة قدرة النظام على حل المشكلة الاقتصادية الاستخدام الامثل لكل الموارد والامكانيات وتقليل الهدر الى صفر

- كلما زاد حجم المعلومات زادت قدرة النظام الاقتصادى على حل المشكلة الاقتصادية.

- تتحدد كفاءة النظام الاقتصادى بقدرته على توفير أكبر قدر من المعلومات.

- قد يغفل النظام الاقتصادى عن إشباع الحاجات لمجرد الجهل بها.

الندرة والاختيار مشكلة عامة (الفرصة الضائعة) عنصر التضحية يظهر فى كل مشكلة اقتصادية — تحقيق هدف يعنى التضحية بالأهداف الأقل أهمية لتحقيق الأهداف أكثر أهمية ويطلق على هذا تكلفة الاختيار

مجالات علم الاقتصاد :-
الاقتصاد الكلى أو التجميعى ويتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادى
الاقتصاد الجزئي أو الوحدى : يتناول سلوك الوحدات الاقتصادية مستهلكين أو منتجين 3-اقتصاديات الرفاهية : يتناول تقييم السلوك الاقتصادي في ضوء تحقيق المعايير.
4-اقتصاديات النمو والتنمية : ينظر إلى المستقبل وما تعده له من إمكانيات للنمو والتنمية الموارد * تعريف علم الاقتصاد : هو علم اجتماعى يبحث فى إدارة الموارد النادرة ويدرس المشكلة الاقتصادية وكيفية استخدام الموارد.

الفصل الثانى اقسام عناصر الانتاج (تقسيم تقليدى)

: الموارد الطبيعية – الموارد المصنوعة – الموارد البشرية. – والمحدثين قسموا الإنتاج إلى مجموعتين هما : العمل ورأس المال.
ملاحظات تقسيم عناصر الإنتاج : غير متجانسة – لابد من التآلف بينهم – العمل عنصر إيجابى.
العمل: هو الجهد الإنسانى المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج سلع أو خدمة.
العمل يعامل معاملة إنسانية : لأنه لا يتعلق بإدارة مورد اقتصادى عادى بل أنه يتعلق بإدارة عنصر إنسانى لهذا فله شروط تنظيم ساعات العمل والأجازات –وضع ضوابط لعمل الأحداث – مراعاة الأجور وهو أهم لأنه يحدد مستوى المعيشة.
خصائص العمل : 1- واع وارادى لانسان يعى ما يقوم به ويطور ويطور ويغير الطبيعة. ارادى (الحساب الاقتصادى) : يقارن بين العائد والتكلفة التى يتحملها. 2- العمل مؤلم لانة يصاحبة الم وهو التكلفة (الم نفسة عضلى)
3- العمل مصدر للمتعة والسعادة : عندما يرى الإنسان النجاح وما ينجزه من تحقيق الذات.
العمل غائى : له هدف يسعى الإنسان إليه فيحلق منافع (انتاج سلعه أو خدمة).الجهد الذى يبذلة الانسان ولا يهدف للانتاج فإنه لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادى.
أنواع العمل : –العمل عنصر غير متجانس لأنه يختلف من مهنة لأخر هناك اختلاف فى طبيعة العمل داخل المهنة الواحدة – عمل يدوى يعتمد على الجهد العضلى. – عمل ذهنى يستند إلى المعرفة..
لا يوجد عمل يدوى يعتمد على الجهد العضلى دون استخدام ملكات الذهن
هناك تشابه بين العمل اليدوى العضلى التنفيذى والعمل الذهنى الإشراق كلاهما يعتمد على الأخر...
الطبيعة : – هى الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه (الغابات – المناجم).اقدم موارد الطبيعة الارض
خصائص الطبيعة : – هبة من الله دون جهد من الإنسان. – محدودة الكمية – – الطبيعة معطاة GIVEN غير منتجة لابد من تدخل الإنسان. لهذا فهى مصنوعة مثل راس المال
الطبيعة مع الإنسان من عناصر الإنتاج الأولية رأس المال عنصر مشتق من عمل الإنسان والطبيعة.
تؤثر الموارد الطبيعية على النشاط الإقتصادى : الموارد المتاحة من من أرض ومناجم تؤثر على طبيعة النشاط الاقتصادى.
الطبيعة أدت إلى الإهتمام بقضايا الموقع فى الدراسات الاقتصادية فالمكان يفرض نوع الحرفة.
الحتمية الجغرافية : لا مفر منها حيث الموقع أو المكان يؤثر على نوع الحرفة يقلل من الحتمية الجغرافية للتجارة الدولية
فكرة الحق : سلطة قانونية تمكن صاحبها من التصرف فى الموارد.
الموارد الطبيعية النادرة : يتطلب الاعتراف بوجود سلطة وسيطرة على الموارد الطبيعية حتى لا تتعرض للاستنزاف.
فكرة الحق للموارد الطبيعية يرجع إلى عنصر الندرة.
الموارد الحرة : إذا تعرضت للتلوث والاستنزاف يؤدى إلى إهدار البيئة لهذا تم إنشاء وزارة البيئة للحفاظ على الموارد
هناك فرق بين الطبيعة ورأس المال : فالطبيعة هبة من الله – غير قابلة للهلاك بينما رأس المال من صنع الإنسان قابل للهلاك
هاتين الصفتين لا تتفقان فى الواقع فالطبيعة لابد أن يتدخل فيها الطبيعة تكاد تكون مصنوعة لأن الإنسان يتدخل فى حفر المناجم وشق الطرق واستصلاح الأراضى.
الطبيعة تتشابه مع رأس المال لأن كلاهما يتدخل فيهما الإنسان فالطبيعة يتدخل فيها الإنسان لحفر المناجم وشق الطرق ورأس المال صنعه الإنسان.
الطبيعة غير قابلة للهلاك نعم لكن فى الواقع تتعرض للتلف والإهدار وتتعرض للتغيرات من قبل الإنسان.
رأس المال :– مجموعه غير متجانسة من الآلات والأدوات تساعد فى زيادة الإنتاج.
* رأس المال يدخل معنى الزمن :

لأنه يستمد قوته من المساعدة فى زيادة الإنتاج فى المستقبل لهذا أدخل رأس المال فكرة الزمن يطيل العملية الانتاجية

انواع راس المال -1- راس مال ثابت (الاصول الانتاجية)

يستخدم أكثر من مره ولا يفقد شكله أو خصائصه ويتمثل فى الآلات والتجهيزات الفنية — الإنشاءات 2- رأس مال متداول(رأس المال الجارى): يستخدم مرة يفقد شكله وخصائصه ويختفى فى السلع المنتجة مثل (الوقود المادة الخام السلع المصنوعة ولذلك لا توجد له مشكلات لأنه يستخدم مرة واحدة.

** يتعرض رأس المال الثابت لنوعين من المشكلات أو الإستهلاك :

– استهلاك اقتصادى : وهو أشد خطر لأنه مرتبط بالتقدم الفنى وتغير الأذواق وظهور الآلات الجديدة.

– استهلاك مادى : هو أقل خطر لأنه يؤدى إلى تلف تدريجى نتيجة التلف أو التآكل بمرور الزمن.

خصائص رأس المال : صنعة الانسان —يعتمد تكوين راس المال على الادخار (وهو التضحية بجزء من الاستهلاك فى الوقت الحاضر 2- قابل للهلاك لأنه من صنع الانسان 3- غير متجانس لأنه يشمل رأس مال ثابت ورأس مال متداول قابل للهلاك.

المجتمعات فيما بينها تختلف من حيث توافر رأس المال. فالتقدم الاقتصادى إلى حد كبير يرتبط بمدى توافر رأس المال. فالدول الأكثر تقدما تتمتع بحجم أكبر من رأس المال بالنسبة إلى عدد السكان وإنتاجية أعلى للعمل.

التنمية الاقتصادية لا تتوقف على حجم رأس المال بل تعتمد على تطور العنصر البشرى والنظم والمؤسسات

الدخل القومى مجموع الدخل المكتسبة بجميع افراد المجتمع ومشروعاته خلال سنة مقبلة مقابل اسهامهم فى العملية الانتاجية — ينقسم الدخل القومى الى نوعين هما.الدخل القومى وهو كمية النقود التى يحصل عليها افراد المجتمع من عوائد عوامل الانتاج مقابل مشاركتهم فى العملية الانتاجية خلال فترة زمنية (سنة)

الدخل القومى الحقيقى :- مقدار ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات مقابل الدخل النقدى--- الأسعار : هو همزة الوصل بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى. * يتساوى الدخل النقدى مع الدخل الحقيقى مع ثبات الأسعار انخفض ارتفاع مستوى المعيشة لذلك زيادة الدخل النقدى مع ارتفاع الأسعار ينخفض مستوى المعيشة

موارد الدخل القومى 1- الربح :العائد الذى يحصل علية صاحب الارض

مقابل خدماتها التى تسهم بها فى العملية الانتاجية

الفائدة :- هى كل ما يدفع لصاحب راس المال مقابل استخدامة او استعماله وهى واجبة لاداء مهما كانت نتيجة هذا الاستغلال او الاستعمال من رح يعود على المستغل لراس المال او خسارة تلحق بة (مثل الاستثمار فى البنوك)

الاجر :- هو الدخل الذى يحصل علية العامل مقابل عمل يقوم بة او خدمة يؤديها لصاحب العمل (راتب — اتعاب — المأهية)

الربح :- المكأفأة :- التى تمنح للعامل مقابل مساهمتة ومشاركتة فى العملية الانتاجية

طرق قياس الدخل القومى :- يقاس بثلاث طرق هما

1- طريقة الناتج القومى -2- الانصبة الموزعة 3 — الانفاق القومى

1- الناتج القومى : هو مجموع الاسهام الإنتاجى للمشروعات فى اقتصاد معين خلال فترة معينة أو القيمة المضافة.

الازدواج المحاسبى: هو جمع السلعة مرتين وهى خام وهى مصنعة.(السيارات والحديد ، فالسيارات مصنوعة من الحديد)

*لمنع خطر الازدواج المحاسبى : يقدر الاسهام الإنتاجى الإقتصادى وفقا لما يسمى القيمة المضافة مطروحا من الإنتاج القومى

الاستهلاك الإنتاجى (الاستهلاك الوسيط) هو استهلاك سلع وخدمات أثناء عملية الإنتاج.

تعريف آخر للناتج القومى : هو الناتج القومى يساوى القيمة المضافة أى قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط

2- طريقة الانصبة :- الدخل القومى مجموع من الدخول التى تحصل عليها عناصر الإنتاج.

تنقسم الدخول إلى : دخول العمل : الأجور والمرتبات والمكافآت – دخول الملكية : الأرباح والفوائد والريع.

ليس كل ما يحصل عليه الفرد يعتبر دخلا : العبرة بالدخول المكتسبة من العملية الانتاجية. فلا يدخل فى حساب الدخل القومى مدفوعات التحولات — الاعانات والبطالة

المكسب أو الخسارة لا يدخل ضمن الدخل القومى (باع منزل أو اشتراه لا يدخل ضمن الدخل).اذا لم يتم طرح الخدمات من الناتج القومى يصبح انتاج قومى

3- طريقة الانفاق القومى.الانفاق القومى هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار.

الاستهلاك : الانفاق على السلع والخدمات بقصد اشباع الحاجات مباشرة.

انواع الاستهلاك : – استهلاك عام : اشباع الحاجات العامة والاجتماعية. اشباع خاص : اشباع الحاجات الفردية من مأكل وملبس –الهدف من الاستهلاك المنفعة المباشرة وقياس الاستهلاك بالمنافع.

تقاس السلع المعمرة : منذ شرائها والسلع المعمرة مثل السيارات والأجهزة – الادخار عملية سلبية تمثل جزء من الدخل لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية فكلما زاد الادخار قل الاستهلاك زاد

الاستثمار زاد الدخل القومى –

الاستثمار : هو الانفاق من أجل الاضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكى تستخدم فى الفترات القادمة.

الاستهلاك جزء من الدخل القومى ينفق على السلع الاستهلاكية ما تبقى من الدخل القومى يطلق الادخار

متوسط الدخل : هو كل ما يحصل عليه الفرد من دخل متوسط من الدخل القومى للدولة كلما زاد مقدار الدخل القومى كلما زاد متوسط الدخل—كذلك لمعرفة مستوى المعيشة.

الفصل الرابع—— المالية العامة ودور الدولة

المالية العامة : فرع علم الاقتصاد الذى يدرس دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وتمويل ذلك عن طريق الإيرادات العامة وخاصة الضرائب.

تظهر المالية بوضوح فى النظام اللامركزى (السوق) لأنه يعجز السوق عن ذلك. ولا تظهر فى النظام المركزى لأنها مختلطة بالأسعار الجبرية.

مبدأ القصر أو الاستئثار يظهر على الحاجات الفردية والحاجات الاجتماعية ولا يظهر على الحاجات العامة.

السلع والخدمات الخاصة تخضع لمبدأ القصر حصول الفرد عليها يحول دون الانتفاع الآخرين منها والتوسع فيها يؤدى زيادة الأعباء نتيجة التوسع.

السلع العامة والحاجات العامة مثل الأمن والعدالة والدفاع لا تعرف مبدأ القصر أو الاستئثار لأن لا يمكن حرمان أحد منها.

الخدمات الاجتماعية تخضع لمبدأ القصر فهى فى ظاهرها فردية ولا يمكن توسيع نطاق الإفادة بها دون تكلفة اضافية مثل التعليم والصحة فهى تعود على المستفيدين فقط ولكن فى مجموعها تعود على المجتمع بالنفع الكبير.الخدمات الاجتماعية تختلف.

قصور السوق عن توفير الخدمات والاجتماعية أو عجز السوق :–

لا يوجد بها دفع ذاتى يجعل الافراد تعلن مسئوليتها عن القيام بها

2– طالب الخدمة هو الذى يتحمل تكلفتها – لا يشاركه احد – لا يمكنه تحمل نفقاتها – لا يمكنه منع الاخرين من الاستفادة متى توافرت الخدمة – يمكن الاستفادة منها بدون تكلفة متى توافرت لغيرة –لهذا لابد للدولة ان تتدخل باستخدام اسلوب السلطة او القهر من خلال الضرائب لتوفير تلك الخدمات العامة او الاجتماعية لهذا تكون الدولة قوية

دور الدولة فى النشاط الاقتصادي :

التفسير النهائى لكافة اشكال الدولة هو فكرة المصلحة العامة بمعناها الواسع

1) إشباع الحاجات العامة والاجتماعية تنشئ المستشفيات ودور العلاج – تقديم إعانات للفقراء والمحتاجين – تتعهد بالبحوث العلمية – الخدمات الاجتماعية متطورة.

2) تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي : فى بداية القرن الـ20 كان الرأى سائد أن دور الدولة قاصر على توفير الأوضاع القانونية والمادية المناسبة.

– تدخلت الدولة فى النشاط الاقتصادي فقامت بالآتي : وضع شروط الائتمان / توفير فرص العمل / استقرار العملة الوطنية / توفير ظروف الاستثمار

3) تحقيق عدالة التوزيع : إذابة الفوارق بين الطبقات / توزيع الفرص بين المواطنين بعيدا عن النسب واللون أو الدين / توزيع الدخل القومى بصورة متساوية. – توزيع المزايا والأعباء على الأفراد.

الخصخصة : تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص فى ملكية وإدارة وسائل الإنتاج فى المجتمع.

دعائم النظام الرأسمالي الرئيسة :

بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج فى المجتمع – غالبية وسائل الإنتاج مملوكة لأفراد والحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وهنا مبدأ اليقين أن القطاع الخاص هم أكثر كفاءة من الدولة ومؤسساتها فى تشغيل موارد المجتمع وهذا يحقق الصالح العام

بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج أو الاستهلاك المبادرة الفردية والحافز الفردى يعتبران بمثابة المحرك الرئيسى لكل نشاط اقتصادى بشرط وجود المنافسة الحرة.

بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات – آلية قوى السوق (أولية الألمان: هى الآلية الرئيسية التى يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون – اتخاذ القرارات للإنتاج والاستهلاك يتوقف على الأثمان المتوقعة وفقا للعرض والطلب..

النظام الرأسمالى : أدى إلى تغيرات جوهرية اقتصادية واجتماعية وسياسية فى الدول النامية والمتقدمة.

صور الخصخصة : 1-خصخصة الملكية – 2- خصخصة الادارة

3- السماح للقطاع الخاص بانشاء وتملك زادارة مشروعات

1خصخصة الملكية: تحويل وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص (وطنى أم أجنبيا)

2خصخصة الإدارة إحتفاظ الدولة بالملكية مع احتفاظ القطاع الخاص بالملكية أو تأجير بعض الوحدات.

3- الاحتفاظ بالإدارة والملكية مع اجراء تغير فى أسلوب الإدارة مثل إدارة القطاع الخاص (تشابه بين الإدارة فى القطاع العام والخاص) بإنشاء وتملك إدارة المشروعات التى كانت تقليديا تقع فى إطار المرافق العامة مثل مشروعات إنشاء وإدارة الطرق وتوليد الكهرباء.

الخصخصة لاتعنى تراجع دور الدولة فى إدارة شئون المجتمع : فالدولة تتفرغ لوضع السياسات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص أن يقوم بدوره فى زيادة الإنتاج.

المالية العامة والديمقراطية السياسية :

إشباع الحاجات العامة والاجتماعية : يتم عن طريق القهر القانونى وعن طريق الخضوع للسلطة العامة وليس عن طريق الرضاء التطوعى.

الدولة : مجموعة الأجهزة والمؤسسات هدفهم المصلحة العامة

الدولة تتدخل فى الحياة الاقتصادية عن طريق القهر القانونى مقابل تدخل الدولة التى توفر الديمقراطية بحيث تتحقق المصلحة العامة والمراجعة الشعبية والمشاركة فى أوجه الإنفاق.

إذا تحولت المصلحة العامة إلى خاصة أو لم تتوافر ضوابط يحدث قصور فى إشباع الخدمات العامة والاجتماعية وتقوم الثورات.

غياب الديمقراطية السياسية : تتحول المالية العامة إلى غطاء لتحقيق مصالح الفئات الحاكمة على حساب الشعوب.

قررت دساتير العالم : أن الضرائب لا تفرض ولا تعدل إلا بقانون ويوافق عليها الشعب.

الديمقراطية لا تعنى : موافقة الشعب بل أن يشارك الشعب فى أوجه النفقات.

* عناصر المالية العامة :1- النفقات العامة – 2- لايرادات العامة

3- الموازنة العامة

(1) النفقات العامة : البالغ النقدية التى تنفقها الدولة بما فى ذلك الهيئات والمؤسسات لإشباع الحاجات العامة والاجتماعية (تحقيق النفع العام

المبادئ الأساسية للمالية العامة -1- تزايد النفقات – اولوية النفقات

تزايد النفقات : يختلف من دولة لأخرى بل يختلف داخل الدولة الواحدة تزايد النفقات والتحويلات نتيجة البيروقراطية وعدم كفاءة الأجهزة ويقلل من البيروقراطية – الجهود الذاتية

تنقسم النفقات العامة فى مصر إلى أبواب (1- : الأجور والمرتبات – 2-: النفقات والتحويلات الجارية –3-الاستخدامات الاستثمارية

الرابع : التحويلات الرأسمالية مثل أقساط الدين العام).

(2) الايرادات العامة : مجرد توقعات فالايرادات لا تعدو مجرد توقعات

- مصادر الايرادات العامة : 1- الرسوم : تدفع مقابل خدمة تعود على الفرد فى الحال مثل التعليم – الصحة – تذكرة الأتوبيس – جواز السفر. وقد تكون أقل من تكلفتها أو أعلى وهى قهرية مثل الضرائب.

الضرائب : أهم الايرادات السيادية التى تغطى الجانب الأكبر من النفقات وهى جبرية تعود على الفرد بطريقة غير مباشرة

** هناك تشابهه بين الرسوم والضرائب : كلاهما قهرية موارد دولة

1- الاقتراض العام : اختيارى فى مظهره لكنه يخفى عنصراً من الاكراه إذا فرضت فى المستقبل.

2-الضرائب : تعريفها- اقتطاع مالى من دخول وثروات الأشخاص الاقتصادية طبيعية ومعنوية تفرض جبراً وهذا يرجع إلى السلطة القانونية التى تملكها الدولة.

* المبادئ القانونية للضرائب : 1- لاتفرض لابقانون ولايعفى لا بقانون

2) المساواة بين الممولين فى المعاملة.

3) الضريبة اسهام من الأفراد فى تحمل النفقات.

مصادرة الأموال عقوبة : بجامعى الأموال بطريقة غير شرعية.

كفاءة السياسة الضريبية :. 1-مبدأ الملائمة وفية يتم تحصيل الضرائب فى المواعيد المناسبة وبالأسلوب الأمثل وهذا يترتب عليه عدم الهروب 2- مبدا الكفاية توفر الضرائب حصيلة لمواجهة النفقات.3- مبدا اليقين ان تكون تحصيل الضرائب وقواعدها وحسابهاواضح وسهل ودقيق

. (4) مبدأ العدالة أو المساواة : توزيع أعباء الضرائب على الأفراد مراعاة لظروفهم من القدرة على الدفع والمعاملة والظروف.

عدالة الضريبة : أهم مظاهر النظام الضريبى الناجح.

تطورت فكرة العدالة الضريبية : قديما كانت مرتبطة بالمنفعة لهذا كان الغنى يدفع أكثر وهذا راجع لأن الغنى يساند الدولة فى تقديم خدمات الأمن

حاليا : ارتبط بالقدرة على الدفع. تخلصت من فكرة المنفعة وأصبحت مرتبطة بالدخل دول الحصول على كميات كبيرة من المنافع – نتجة معظم الدول حاليا الى ربط الضرائب بالدخل

تقسيمات الضرائب :1- تنقسم من حيث الوعاء

- ضريبة على الأشخاص : أخذه فى الزوال (أطلق عليها ضريبة الرؤوس).ضريبة على الاموال – نقد –منقول – عقار

(2) تنقسم الضريبة من حيث السعر : نسبية مرتبطة بالوعاء : دون تغير مهما زاد الوعاء الضريبى – تصاعدية : كلما زادت الضريبة فهى ترتفع من شريحة إلى أخرى.

(3) تقسيم آخر :مباشر تفرض على الثروة او الدخل وارباح الشركة غير مباشرة : على الدخل عند إنفاقه أهم الضرائب الغير مباشرة (ضريبة المبيعات – الجمارك) وهى احدة فى الانخفاض المستمر لان مصر مرتبطة بالاتفاقيات الدولية مثل (منظمة التجارة الدولية)..

الموازنة العامة : هى وثيقة قانونية محاسبية تبين النفقات العامة والموارد التى ينتظر أن تحققها لفترة قادمة (لمدة سنة)

تعريف القانون المصرى للموازنة العامة : برنامج مالى للخطة عن سنة مقبلة لتحقيق أهداف محددة فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحساب الختامى : هو الانفاق الفعلى والإيرادات التى حصلت فى سنة مالية سابقة. تتضمن الموازنة العامة : النفقات العامة – والإيرادات العامة.

لابد من عرض الحسابات الختامية على مجلس الشعب لاعتمادها الحسابات الختامية يقوم بها الجهاز المركز للمحاسبات

* مبادئ الموازنة العامة :.

سنوية الموازنة : توضع لسنة مالية قادمة / يترتب عليها سهولة التنبؤ بالنفقات العامة والإيرادات / لمراقبة الشعبية المستمرة/ لمعرفة النمو الاقتصادى

* الموازنة العامة فى مصر تبدأ فى شهر يوليو ويفضل أن تبدأ فى شهر يناير.

وحدة الموازنة : تدرج جميع النفقات والإيرادات فى وثيقة واحدة. يترتب على ذلك أن يعطى صورة متكاملة عن النشاط الاقتصادى.

عمومية الموازنة : تُظهر الموازنة جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء أية مقاصة بين الايرادات والنفقات.

4) توازن الموازنة : تكفى الايرادات العامة لتغطية النفقات.

الحرب العالمية الثانية زادت اسراف الدول فاخرفت الموازنة.

زادت النفقات اخرفت الموازنة – يترتب على ذلك : التوسع فى إصدار النقود / ارتفاع معدلات التضخم / اختلال مستويات المعيشة / اختلالات فى العلاقات الخارجية لهذا تتجه الدول إلى احترام مبدأ توازن الموازنة.

ملحوظة : يحدد الايرادات السلطة التنفيذية وتوافق عليها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هى مجلس الوزراء. ث ع

الفصل الخامس النقود والبنوك

النقود : هى كل شئ يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع وتقوم بوظيفة الوسيط فى التبادل ومقياس القيم ومخزن للقيمة

اكتشاف النقود : ساعد على ترشيد الإنسان لسلوكه الاقتصادى – التقدم الإقتصادى – تطور النظم الاقتصادية.

المقايضة : مبادلة شئ فى مقابل شئ آخر وهى الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل وأعطت أول وظيفة للنقود وهى وسيط للتبادل.

* المقايضة لا تصلح إلا فى المجتمعات البدائية لقلة السكان وقلة الحاجات.

* عيوب المقايضة : 1) توافق الرغبات شرط للمقايضة وتشترط وقت محدد وبنفس المقدار.لاتعطى وسيلة صالحة لتقيم السلع. 3) السلع غير قابلة للتجزئة (لأنها قد تكون حيوانات)لا تعطى وسيلة واضحة لتقيم السلع 4- لا تعطى وسيلة واضحة لتقيم السلع.

5) تعجز عن المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيم لأنها سريعة التلف.

تطور النقود : لم تظهر النقود مرة واحدة بل تطورت بتطور حاجات المجتمع.

النقود السلعية : استخدام سلعة كمقياس القيمة (ماشية – قواقع محار) ماعز وهى لها عيوب سبق ذكرها فى المقايضة.

مخزن القيمة سبب التطور فظهرت وظيفة مخزن للقيم وهذا راجع للقبول والانتشار.

عيوب ومشكلات النقود السلعية : قابلة للسرقة – قابلة للتلف والحريق – قابلة للموت – ضعف القابلية للتخزين – لا تعطى مخزن للقيمة.

النقود الورقية. تسوية الديون الايصالات التى تمثل قيمة الورقة (الذهب أو الفضة)

فالأوراق السابقة تمثل قيمتها ذهب أو فضة وبدأت البنوك والأفراد الذين يتعاملون بهذه الأوراق فظهرت النقود الورقية وزادت ثقتها.

– ظهر شكل جديد من النقود يرتبط بفكرة الدين والالتزام.

النقود الائتمانية (نقود الودائع) : مديونية البنك التجارى لعملائه تسجل فى حساباته ويتصرف فيها عن طريق الشيك

المدفوعات الإلكترونية : ظهرت بجانب النقود التقليدية.

انواع الوسائل الإلكترونية للمدفوعات :

1) بطاقات الائتمان. 2- بطاقات الخصم الفورى (الخسم)

3) بطاقات الصرف الآلى. 4- البطاقات المدفوعة مقدما

(1)بطاقات الائتمان (الفيزا) (الماستركارد) : لمدة معينة وشروط متفق عليها – تستخدم للشراء من السوق فى الداخل والخارج

مزاياه : الاعفاء من دفع الفوائد لمدة محددة (شهرين) – يسدد العميل بالكامل قيمة الائتمان بعد الانتهاء – يستطيع العميل الشراء مهما اختلفت العملة.

(2) بطاقات الخسم (الخصم) الفورى : لا تمنح حاملها ائتمانا – يخصم قيمة الصفقة من حساب العميل فى البنك على الفور مثل الصرف الآلى.

(3) بطاقات الصرف الآلى : أكثر انتشارا ألقى بها فى الأسواق المركزية – تبين التعاملات – 1-تعطى ميزة الصرف من الشبابيك فى بعض البنوك خارج أسواق الدولة – يحصل على مقدار النقدية المتفق عليها من البنك فى أى وقت 2- – تعطى لصاحبها ميزة صرف النقود من الشبابيك الإلكترونية.

(4) البطاقات المدفوعة القيمة مقدما : تخزن قيمتها مقدما – يدفع قيمتها مقدما عند شرائها – تستخدم مرة واحدة أو عدة مرات حسب القيمة المخزنة فيها – أصبحت أكثر إنتشارا وتستخدم على نطاق واحد فى الدول المتقدمة أو النامية تمثل هذه البطاقات فى بطاقات التليفونات ووسائل النقل.

البطاقات المدفوعة القيمة مقدما : فى تزايد مستمر – فسوف تؤدى إلى ظهور المجتمعات الغير النقدية – ليست نقودا وإنما هى وسائل إلكترونية – لا تتمتع بخاصيتى النهائية والإلزام.

النقود الإلكترونية E-money : وهى نوعين من البطاقات الذكية – النقود الرقمية.

1) البطاقات الذكية Smart Cards : تعريفها – مثبت عليها شريحة إلكترونية أو أكثر تمثل حاسب صغير مزود بذاكرة – بها قيمة معينة من أموال العميل والبيانات الشخصية – تخصم منها قيمة التعاملات دون توقيع المشترى أو معرفة شخصيته- توفر الجهد – تيسر التعاملات – تحمل قيما رمزية تعبر عن أرقام معينة.

2) النقود الرقمية أو النقود القيمية : – نقود تأخذ صورة نبضات bits كهرومغناطيسية يحملها كارت ذكى أو على الهارد داريف للحاسب الشخصى – العميل يضغط على أرقام معينة لتسوية المعاملات من اضافة حساب أو نقل حساب.

الوسائل الإلكترونية (المدفوعات الإلكترونية) : – تحتاج إلى بنية أساسية فى الجهاز المصرفى. – فهى تريد بنوك متطورة – مجال تجارية حديثة. – تتطلب شبكات إلكترونية بين البنوك والعملاء أن تتطلب قبولا من العملاء – فهى تحتاج إلى وقت حتى فى أكثر الدول تقدما والأسباب ما سبق.

* وظائف النقود : 1) النقود وسيط للتبادل. 2) النقود مقياس للقيمة. 3) النقود مخزن للقيمة.

1) النقود وسيط فى التبادل : هى الوظيفة الأساسية للنقود – لهذا لابد أن تتمتع بالقبول العام – النقود وسيط للتبادل أدى إلى اتساع حجم المبادلات وتنوعها – يؤدى هذا إلى تعميق وانتشار مبدأى التخصص وتقسيم العمل.

تنقسم عملية المقايضة إلى عمليتين هما البيع والشراء– النقود وسيط للتبادل لأن فيها تنازل الفرد عن سلعة أو خدمة مقابل النقود.

(2) النقود مقياس : السلع غير متجانسة لذلك لا بد من إيجاد وحدة لقياس اختلاف السلع. وتفيد النقود مقياس فى تقدير مختلف السلع والخدمات.

(3) النقود مخزن للقيمة : – أن تكون لها قوة شرائية عامة فى المستقبل – النقود مخزن للقيمة لأنها تربط الحاضر بالمستقبل – لا بد للنقود أن تتمتع بالاستقرار النسبى فى قيمتها ولا تتعرض للإهتزاز وتفقد النقود قيمتها على الادخار.

– التضخم وارتفاع الأسعار يجعل الأفراد يخزنون ثرواتهم فى الأرض والمجوهرات والمعادن النفيسة.

** النقود والقبول العام : – لابد أن تجد اعتراف من جميع أفراد المجتمع بجانب وظائف النقود السابقة.

– ولا بد من أن تجد اعتراف قانون من قبل الدولة لكى تكون إلزامية.

البنوك : مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التى تحقق فائض وتقرضها للأفراد ومؤسسات مالية لأنها تقوم بالتعامل فى الاقتراض والإقراض.

فائدة البنوك : * تجمع المدخرات الصغيرة وتسهم فى النمو الاقتصادى.تساعد على تقليل المخاطر للمدخر والمستثمر

أنواع البنوك. 1-البنوك التجارية اوسع البنوك انتشارا وهو بنك عام

.غير متخصص نشاطه التمويل قصير الاجل (شراء كمبيوتر بالقسط

– لم يعد يقف على الامور النقدية مؤسسات مالية وسيطة تجمع الاموال

–..تشارك فى المشروعات

. البنوك متخصصة فى منح الإئتمان لنوع محدد من النشاط مثل

العقارية – الزراعية – الصناعية شهدت توسعا

البنوك الشاملة لا تتقيد بنشاط معين وإقليم معين– لها مصادر متعددة توجهها فى مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

البنوك الالكترونية تعمل بالكامل من خلال الإنترنت – المعاملات والعلاقات تتم من خلال الوسائل الإلكترونية – لا تتعامل بالقاء المباشر – يطلق عليها البنوك الافتراضية.

البنوك فى إصدار النقود : النقود دين على الاقتصاد القومى : ولم يكن هذا كامل واضح مع النقود السلعية والمعدنية

النقود دين على الاقتصاد : لأنها مديونية على الاقتصاد القومى لهذا لا بد من الرقابة على مديونية البنوك.

*البنوك وإصدار النقود الورقية : (1) النقود السائدة فى بداية الظهور هى الذهب والفضة.

(2) تم ايداع الذهب والفضة فى البنوك لأن التجار خافوا منها فوضعوا الذهب والفضة فى البنك مقابل ايصال يحمل وزن الذهب.

(3) الأوراق التجارية : مقابل النقود الذهبية والفضية ووجد التجار سهولة فى التعامل ويتم انتقال تلك الأوراق عن طريق التظهير او التسليم.

(4) أصدرت البنوك تلك السندات مقابل الذهب والفضة وأصبح من يحمل المستند يحصل على الذهب عند تحويل الأوراق إلى ذهب

(5) إسراف البنوك فى طبع النقود : ترتب على ذلك * عرضها للإفلاس. ضياع حقوق الافراد المودعين

(6) البنك المركزى بنك البنوك –بنك الحكومة 1– يصدر النقود – الرقابة الكمية والنوعية : قمة الجهاز المركزى اتجهت إليه الدول حتى لا تسرف البنوك فى طبع النقود – فهو يملك الغطاء النقدى

(7) الغطاء النقدى : يملكه البنك المركزى وهو الذهب والفضة التى يملكها الغطاء النقدى فى السوق.

(8) البنك الأهلى المصرى : أول بنك تجارى فى مصر انشئ عام 1898 م وكان له حق اصدار النقود.اول من طبع النقود الورقية

(9) كانت النقود الورقية التى يصدرها البنك الأهلى اختيار فى بادئ الأمر.

(10) – فى عام 1914 م أصبحت النقود الورقية الصادرة من البنك الأهلى المصرى لها نفس القيمة الذهبية.

– فى عام 1961 م انشئ البنك المركزى المصرى بعد انفصاله عن البنك الأهلى وأصبح له حق إصدار النقود الورقية حاليا

* هناك فرق بين : النقود الائتمانية والنقود الورقية

النقود الائتمانية * مسجلة فى دفاتر – وسيلة انتقالها الشيك – غير إلزامية – قابلة للتطور – تجد اعتراف من بعض أفراد المجتمع – النقود الورقية إلزامية بحكم القانون – غير قابلة للتطور.تجد اعتراف

مؤسسات مالية وسيطة غير مصرفية : * أسواق نظامية : البورصة (أو سوق تداول الأوراق المالية) سوق تداول الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية وتسهم فى تنمية الاقتصاد القومى وتستخدم البورصة فى تمويل الاستثمارات الجديدة.

السهم : ورقة مالية تمثل حصة الشريك فى رأس مال الشركة

السند : مديونية الشركة للفرد.هناك فرق بين السهم والسند

السهم : يحقق لحامله الاشتراك فى ادارة الشركة أو الرقابة.

يحقق للفرد الحصول على الأرباح – فإذا لم يحدث ربح فلا يأخذ ربح.

لا يحق استرداد قيمة السهم. طالما أن الشركة باقية لأنه شريك

فى حالة حل الشركة وتصفيتها لا يحق استرداد قيمة السهم إلا بعد حصول اصحاب السندات على قيمة سنداتهم وفوائدهم.

السند : ليس له حق الاشتراك فى إدارة الشركة

له حق الحصول على فائدة ثابتة سنوية(تكسب– تخسر) يسترد السند فى الميعاد المحدد وبعدها تنقطع صلته بالشركة.

ينقسم سوق الأوراق المالية إلى : سوقين رئيسيين

(1) سوق الإصدار أو السوق الأولية. 2– سوق التداول

البورصة.السوق الاولية يتم اصدار الاوارق المالية للمرة الاولى

البورصة:– طرح الاوراق المالية للبيع وعرضها على الراغبين

. هى السوق المنظمة التى يتجمع فيها العارضون والطالبون للأوراق المالية. فى اوقات وأماكن محددة

** القاعدة أن الأوراق المالية (فى إطار البورصة) السوق الغير نظامية : هى الأوراق التى استوفت الشروط المقررة لقيدها

. * هناك أسواق غير نظامية : حيث يتم فيها تداول الأوراق المالية غير مستوفاة الشروط بشروط القيد فى البورصة ولحين إتمام إجراءات قيدها

** وظيفة البورصة :1– تعبئة المدخرات وتوجيهها الى الاستثمار. (2) توفير سوق دائمة ومستقرة ومفتوحة للمدخرين والمستثمرين.

(3) توفير سيولة لحائزى الأوراق المالية.

(4) توفير الضمانات اللازمة لإتمام الصفقات وفقا لقواعد محددة ومبسطة وشفافة.

(5) توفير مؤشرات عن حقيقة حجم النشاط الاقتصاد ومستوى الأداء. هناك علاقة وثيقة بين سوق الإصدار وسوق التبادل أو البورصة – نشاط السوق وإصدار المزيد من الأوراق المالية يوفر توظيف للمدخرين والمستثمرين.

الفصل السادس العلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقات الدولية : تتمثل فى : – انتقالات السلع – انتقال العنصر البشرى. –انتقال رؤوس الأموال (منح – مساعدات)

* خصائص التجارة الاقتصادية الدولية 1– وجود الحدود السياسية 2– اختلاف العملات :. 3– اختلاف اللغة والعادات والقيم السائدة 4– تكاليف النقل

4– تكاليف النقل والعلاقات الدو ميزان المدفوعات : تعريفه – هو سجل محاسبى منتظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية التى تتم ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين خارجها (لمدة سنة)..

ينقسم ميزان المدفوعات إلى :ميزان او حساب العمليات الجارية

(2) ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية

و ينقسم ميزان العمليات الجارية وهو أهم ميزان المدفوعات لأنه يتعلق بالصادرات والواردات طويلة الى تجارة منظور وغير منظورة

ميزان التجارة المنظورة :الصادرات والواردات من السلع

والتجارة الغير منظور الغير مادية : السياحة ومصاريف التامين والنقل مثل قناة السويس.

** يعتبر ميزان المدفوعات فى حالة فائض : إذا زادت المتحصلات من الصادرات عن الواردات.

** الميزان التجارى يكون متوازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات.

صور انتقالات رؤوس الأموال 1– قروض قصيرة الاجل وهدفها تسوية العجز والفائض فى العلاقات الخارجية – تشجيع الصادرات تلجا الدولة الى منح الدول المستورد ة بعض القروض قصيرة الاجل –

– الاستثمارات – المساعدات الاقتصادية للتنمية –

قروض طويلة الأجل وتستخدم للمشروعات الاستثمارية -2–

المساعدات الاقتصادية للتنمية عرفت بعد الحرب العالمية الثانية تقدمها الدول الصناعية للدول النامية لمساعدتها فى التنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية 3– الاستثمارات لا تمثل دين على الدولة لأنها توفر فرص عمل – تزيد قدرة البلاد الإنتاجية وهى اهم صور انتقالات رؤوس الاموال الاستثمارات يشارك الشخص فى الادارة ويتحمل المكسب والخسارة

تطور النظام الاقتصادى العالمى : –

العولمة : من الناحية الاقتصادية : تعنى أن كل كيان اقتصادى يتكامل ويندمج مع غيره من الكيانات ليتكون من الكل مجموع اقتصادى على مستوى العالم. يخضع للقوانين والقواعد بغض النظر عن كون الدولة متخلفة أم غنية أم فقيرة ولا يفرق بينها سوى إعطاء مهلة من الوقت.

العولمة الاقتصادية رفقتها : بسبب التحولات العلمية والتكنولوجية والتى تجسدت فى ثورة المواصلات والاتصالات والأطباق الهوائية والانترنت والتجارة الإلكترونية والنقود الإلكترونية. 2– ظهور ثورات علمية هندسة وراثية

1– تكنولوجية الحيوية – الإلكترونيات. ازدادت حركة رءوس الاموال

2– حدث تحولات : فى هياكل الإنتاج فحلت المواد التقليدية محل أخرى مثل الدائن وظهور الألياف وظهور مصادر طاقة جديدة.

3– ازدياد حركة رؤوس الأموال. 4– اسهمت العولمة فى تحرير الاقتصاديات الوطنية 5– العولمة أدت إلى التحرر والتخلص التدريجى من القيود والعقبات.

* التريبس : هى اتفاقية دولية تم وضعها بغرض حماية الملكية الفكرية تم توسيعها لتشمل المنتجات ووسائل الإنتاج وفرض عقوبات اقتصادية على من يخالف أحكامها.

** شروط الدول الساعية للتقدم : 1– تنمية مواردها البشرية بالتعليم وجودته مثل الاهتمام بالمعلومات والرياضيات.

2–تطوير الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة 3– تطوير البحث العلمى والتطوير 4– تُعنى الدول النامية بخلق تكامل اقتصادى. 5– تحسين وتطوير الإنتاج المتميز لدى القطاعين العام والخاص وخاصة المنتج التعليمى.